NPT/CONF.2026/PC.II/2

Distr.: General
20 May 2024
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2026

الدورة الثانية

جنيف، 22 تموز/يوليه – 2 آب/أغسطس 2024

تنفيذ خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010

تقرير مقدم من اليابان

يدعو الإجراء 20 من خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010 الدولَ الأطراف إلى تقديم تقارير منتظمة عن تنفيذها لخطة العمل، وللخطوات العملية الثلاث عشرة الواجب اتخاذها من أجل نزع السلاح المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2000، وللفقرة 4 (ج) من المادة السادسة من مقرر عام 1995 المعنون "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين". وينص الإجراء 21 من خطة العمل على اتخاذ تدبير لبناء الثقة يتمثل في تشجيع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاتفاق في أقرب وقت ممكن على شكل موحد للتقارير وعلى تحديد الفترة الزمنية الملائمة الفاصلة بين التقرير والذي يليه، وذلك لأغراض توفير المعلومات الموحّدة طوعاً دون المساس بالأمن القومي. وتقدم اليابان هذا التقرير وفقاً لتلك الالتزامات.

140624 040624 24-08898 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
أولا – نزع السلاح النووي		
1	تلتزم الدول الأطراف كافة باتباع سياسات تتوافق تماما مع أحكام المعاهدة ومع الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.	لا تزال اليابان، باعتبارها البلد الوحيد على الإطلاق الذي تعرض لقصف بالقنابل الذرية أثناء الحرب، ملتزمة التزاما قويا بتعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على جميع ركائزه الثلاث، وبالتقدم في السير نحو إرساء عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وتظل حكومة اليابان على التزامها بالسياسة الأساسية المتمثلة في احترام "مبادئ عدم الانتشار النووي الثلاثة" وهي عدم حيازة الأسلحة النووية أو عدم تصنيعها أو عدم السماح بدخولها إلى أراضي اليابان. وترى اليابان أنه من أجل اتخاذ خطوات نحو إرساء عالم خالٍ من الأسلحة النووية، من الضروري بناء تدابير واقعية وعملية على أساس التعاون بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، دون إغفال الاعتراف الواضح بالجوانب الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية وإجراء تقييم موضوعي للبيئة الأمنية الدولية القاسية. وعلاوة على ذلك، تلتزم اليابان بإحراز تقدم في بذل الجهود الواقعية والعملية من خلال جملة أمور منها تعزيز شفافية القوى النووية، وتقديم قرارات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تدعو إلى اتخاذ إجراءات موحدة من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وتقديم مساهمات فعالة من أجل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والسعي إلى بدء المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، والمشاركة بنشاط في المناقشات المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي. واضطلعت اليابان بدور فعال في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح (المبادرة)، وهي مجموعة أقاليمية من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ملتزمة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها الأساس الضروري لتحقيق نزع السلاح النووي وحجر الزاوية للنظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية، واقترحت تدابير واقعية وعملية للمضي قدما في نزع السلاح النووي. ففي الاجتماع الحادي عشر الرفيع المستوى للمبادرة المعقود في نيويورك في آب/أغسطس 2022، أصدرت المبادرة البيان المشترك الرفيع المستوى لإظهار التزام المبادرة بأهمية دعم نظام المعاهدات وتعزيزه. وشاركت اليابان أيضا في مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي، وهي مجموعة أقاليمية أخرى من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، أسهمت بنشاط في عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار من خلال تقديم ورقتي العمل

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان

المعنونتين "مرتكزات النهوض بنزع السلاح النووي" و "مجموعة من تدابير الحد من المخاطر النووية" في عام 2020.

وبصفتها رئيسة مجموعة الدول السبع في عام 2023، أصدرت اليابان، مع الأعضاء في مجموعة الدول السبع "رؤية هيروشيما بشأن نزع السلاح النووي لقادة مجموعة الدول السبع" في 19 أيار/مايو، وهو أول بيان مستقل على مستوى القادة بشأن نزع السلاح النووي.

وإلى جانب هذه الجهود، أنشأت اليابان في عام 2017 فريق الشخصيات البارزة المعني بإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي، الذي يتألف من 17 خبيرا في المجموع: 7 خبراء يابانيين و 10 خبراء من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية وغيرها. وعُقدت خمسة اجتماعات للفريق في الفترة الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر 2017 إلى تموز/يوليه 2019. ومن خلال مناقشات الفريق، قُدمت إلى وزارة الخارجية اليابانية جملة من التوصيات في شهر آذار/مارس من عام 2018، و "نداء كيوتو" في نيسان/أبريل 2019، و "تقرير الرئيس" في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وقدمت اليابان هذه النواتج المتوخاة إلى عملية الاستعراض العاشرة لمعاهدة عدم الانتشار.

وفي عام 2022، أنشأت اليابان الفريق الدولي للشخصيات البارزة من أجل عالم خال من الأسلحة النووية (الفريق الدولي)، الذي يتألف من 15 خبيرا في المجموع: 5 خبراء يابانيين و 10 خبراء من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية وغيرها. وعُقد الاجتماع الأول للفريق الدولي في هيروشيما يومي 10 و 11 كانون الأول/ديسمبر 2022 وعُقد الاجتماع الثاني للفريق الدولي في طوكيو يومي 4 و 5 نيسان/أبريل 2023. ووجه الفريق الدولي رسالة إلى الدورة الأولى للّجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة .

وعُقد الاجتماع الثالث للفريق الدولي في ناغاساكي يومي 8 و 9 كانون الأول/ديسمبر 2023. ومن خلال الجلسات الأربع المعقودة في إطار الاجتماع الذي دام يومين، ناقش أعضاء الفريق الدولي باستفاضة التحديات التي تعرقل تعزيز نزع السلاح النووي من منظور واقع اليوم، استنادا إلى الحالة الدولية الراهنة والبيئة الأمنية المحيطة بنزع السلاح النووي، وأجروا أيضا مناقشات صريحة بشأن الأولويات على جبهة نزع السلاح النووي، وسُبل المضي قدما بالمناقشات المقبلة في الفريق الدولي. وفي 18 آذار/مارس 2024، ترأست وزيرة الشؤون الخارجية ، كاميكاوا ، الإحاطة الوزارية المقدمة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن موضوع «نزع السلاح النووي وعدم الانتشار» أثناء فترة تولي اليابان رئاسة مجلس الأمن. وخلال الاجتماع، أدلى أعضاء المجلس

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
		ببيانات، وانخرطوا في مناقشة نشطة بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وأكدوا من جديد أهمية الحفاظ على نظام معاهدة عدم الانتشار وتعزيزه. وأتاح الاجتماع فرصة للتعجيل بإجراء مناقشة موضوعية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية في إطار التحضير للمؤتمر الاستعراضي لعام 2026.
		وما فتئت اليابان تشارك في أنشطة التوعية بحقيقة القصف الذري والاعتراف الواضح بعواقبه الإنسانية عبر الحدود والأجيال.
		وتشدد اليابان على أهمية مراعاة منظور المرأة والسلام والأمن. كما تدعو إلى مراعاة المنظورات الجنسانية في عملية صنع القرار في القرارات السنوية التي تقدمها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي.
2	تلتزم الدول كافة بتطبيق مبادئ اللارجعة والقابلية للتحقق والشفافية فيما يتعلق بتنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة.	تعيد اليابان تأكيد أهمية مبادئ اللارجعة والقابلية للتحقق والشفافية فيما يتعلق بتنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة. – تدعو اليابان جميع الدول إلى تطبيق تلك المبادئ الثلاثة فيما يتعلق بعملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي من خلال تقديم القرارات إلى الجمعية العامة. – قدمت اليابان ورقة عمل بشأن الشفافية بعنوان (”الشفافية وتقديم التقارير وتعزيز عملية الاستعراض“) إلى مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2015، شجعت فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاتفاق على نموذج موحد للتقارير وتقديمه سنوياً في سياق تعزيز عملية استعراض المعاهدة. – قدمت اليابان، مع الأعضاء الأحد عشر الآخرين في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ورقتي عمل بشأن الشفافية في عام 2023 (”تعزيز الشفافية من أجل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وتعزيز عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية“، و ”تعزيز عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية“. وقدم أعضاء المبادرة أيضا ثلاث ورقات عمل بشأن الشفافية إلى عملية استعراض المعاهدة لعام 2015، كانت الأولى في عام 2012 بعنوان (”الشفافية فيما يتعلق بالأسلحة النووية“)، والثانية في عام 2014 بعنوان (”زيادة الشفافية في ميدان نزع السلاح النووي“)، والثالثة في عام 2015 بعنوان (”توخي الشفافية من جانب الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية“). وفي عملية الاستعراض العاشرة للمعاهدة ظلت المبادرة ملتزمة بهذا الجهد، إذ قدّمت ورقات عمل في أعوام 2017 بعنوان (” توخي الشفافية من جانب الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية“)، و 2018 بعنوان (”مقترحات مقدمة من المبادرة لتحسين الشفافية من أجل

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
		تعزيز عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية")، و 2019 بعنوان ("تعزيز الإبلاغ الوطني باعتباره تدبيرا رئيسيا من تدابير الشفافية وبناء الثقة")، وعقدت اجتماعات للتواصل مع المجموعات الأخرى. – شددت اليابان، مع الأعضاء الآخرين في مجموعة الدول السبع، على أهمية الشفافية فيما يتعلق بالأسلحة النووية ورحبت بالإجراءات المتخذة بالفعل لتعزيز تدابير تحقيق الشفافية بصورة فعالة ومسؤولة من خلال توفير بيانات عن قواتها النووية والحجم الحقيقي لترسانتها النووية. ودعا الأعضاءُ أيضا الدولَ الحائزة للأسلحة النووية التي لم تدخل بعدُ مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في حوار هادف بشأن الشفافية فيما يتعلق بترساناتها النووية والحد من المنافسة النووية إلى أن تفعل ذلك، بسبل منها توفير شرح تفصيلي صريح للتقارير الوطنية مقرون بمناقشة تحاورية مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمشاركين من المجتمع المدني في الاجتماعات المقبلة ذات الصلة بمعاهدة عدم الانتشار (رؤية هيروشيما بشأن نزع السلاح النووي لقادة مجموعة الدول السبع، أيار/مايو 2023). وعلاوة على ذلك، شددت مجموعة الدول السبع على ضرورة مواصلة توخي الشفافية في إدارة البلوتونيوم المدني، وأكدت على أهمية تنفيذ المبادئ التوجيهية لإدارة البلوتونيوم (INFCIRC/549)، ودعت جميع الدول التي التزمت بإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية سنويا بجميع حيازاتها من البلوتونيوم المستخدم في الأنشطة النووية السلمية، إلى الوفاء بتلك الالتزامات.
3	تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية، في تنفيذها لتعهدها الصريح بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية، ببذل مزيد من الجهود لتخفيض الأسلحة النووية بجميع أنواعها، المنشور منها وغير المنشور، وإزالتها في نهاية المطاف، وذلك باتخاذ تدابير انفرادية وثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف.	
4	يلتزم كل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بالسعي إلى تحقيق النفاذ المبكر والتطبيق التام للمعاهدة المتعلقة بتدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، ويُشجَّعان على مواصلة المناقشات بشأن تدابير المتابعة بغية تحقيق تخفيضات أكبر لترسانتيهما النوويتين.	

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
5	تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتعجيل في إحراز تقدم ملموس بشأن الخطوات المفضية إلى نزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2000، على نحو يعزز الاستقرار والسلام والأمن غير المنقوص والمعزَّز على الصعيد الدولي. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن هذه الدول مدعوة إلى العمل بسرعة من أجل تحقيق جملة أهداف منها ما يلي:	
5 (أ)	السعي على وجه السرعة إلى تحقيق تخفيض شامل للمخزون العالمي للأسلحة النووية بجميع أنواعها على النحو المحدد في الإجراء 3؛	
5 (ب)	تناول مسألة الأسلحة النووية جميعها بغض النظر عن نوعها أو مكانها بوصف ذلك جزءاً لا يتجزأ من عملية نزع السلاح النووي العامة؛	
5 (ج)	مواصلة تقليص دور الأسلحة النووية وأهميتها في جميع المفاهيم والنظريات والسياسات العسكرية والأمنية؛	
5 (د)	مناقشة السياسات التي يمكن أن تحول دون استخدام الأسلحة النووية وتؤدي في نهاية المطاف إلى إزالتها، وتحد من خطر الأسلحة النووية وتسهم في منع انتشار الأسلحة النووية ونزعها؛	
5 (هـ)	النظر في المصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مواصلة خفض الوضع التشغيلي لمنظومات الأسلحة النووية بسبل تعزز الاستقرار والأمن على الصعيد الدولي؛	
5 (و)	التقليل من خطر الاستعمال غير المقصود للأسلحة النووية؛	
5 (ز)	مواصلة تعزيز الشفافية وتوطيد الثقة المتبادلة.	

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
6	تتفق الدول كافة على ضرورة أن يقوم مؤتمر نزع السلاح فورا بإنشاء هيئة فرعية لتناول مسألة نزع السلاح النووي في سياق برنامج عمل شامل ومتوازن يتم الاتفاق عليه.	ظلت اليابان تدعو باستمرار إلى اعتماد برنامج عمل يؤدي إلى التفاوض على معاهدة لنزع السلاح في إطار مؤتمر نزع السلاح. وأكدت اليابان أهمية اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن. ودعت الشخصياتُ السياسية التالية جميعَ أعضاء مؤتمر نزع السلاح، خلال الأجزاء الرفيعة المستوى التي عقدتها تلك الهيئة مؤخراً إلى اعتماد برنامج العمل المذكور: – السيد فوكازاوا يويشي، نائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية، في عام 2024 – السيد هاياشي يوشيماسا ، وزير الشؤون الخارجية، في عامي 2023 و 2022 (رسالة بالفيديو) – السيد واشيو إيبيتشيرو ، وزير الدولة للشؤون الخارجية، في عام 2021 (رسالة بالفيديو) – السيدة أومي أساكو، نائبة الوزير البرلماني للشؤون الخارجية، في عام 2020
7	تتفق الدول كافة على ضرورة أن يشرع مؤتمر نزع السلاح على الفور، وفي سياق برنامج عمل شامل ومتوازن يتم الاتفاق عليه، في مناقشة وضع ترتيبات دولية فعالة لتقديم ضمانات للدول غير الحائزة لأسلحة نووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها بحيث تُناقش هذه الترتيبات بصورة موضوعية ودون قيود بهدف وضع توصيات تتناول هذه المسألة بجميع جوانبها مع عدم استبعاد إمكانية إبرام صك ملزِم قانونا على الصعيد الدولي. ويدعو مؤتمر الاستعراض الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر 2010 دعما لأعمال مؤتمر نزع السلاح.	قدمت اليابان قرارات للجمعية العامة، ومنها القرار المعنون "اتخاذ خطوات لرسم خريطة طريق مشتركة من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية" في عام 2023، الذي اتخذته الجمعية بأغلبية كبيرة، وأكدت فيه اليابان على ضرورة مواصلة استكشاف إمكانيات للتغلب على الجمود المستمر منذ ما يقرب من ثلاثة عقود في مؤتمر نزع السلاح وأهمية الضمانات الأمنية المقدمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وقدمت اليابان أيضا، مع الأعضاء الأحد عشر الآخرين في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ورقة عمل بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية والضمانات الأمنية السلبية إلى اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2013.
8	تلتزم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالاحترام الكامل لالتزاماتها القائمة فيما يتعلق بالضمانات الأمنية. وتُشجَّع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تقدم بعد هذه الضمانات إلى الدول غير	

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
	الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في المعاهدة على أن تفعل ذلك.	
9	يُشجَّع القيام بإنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، حيثما يكون ذلك مناسبا، بناء على ترتيبات يُتفق عليها بحرّية فيما بين دول المنطقة المعنية وذلك وفقا للمبادئ التوجيهية الصادرة في عام 1999 عن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وتُشجع جميع الدول المعنية على التصديق على معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وعلى بروتوكولاتها ذات الصلة وعلى التشاور والتعاون بشكل بناء لكي يبدأ نفاذ البروتوكولات الملزِمة قانونا ذات الصلة لجميع معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي تشمل ضمانات أمنية سلبية. وتُشجَّع الدول المعنية على استعراض أي تحفظات ذات صلة.	منذ عام 1989، تنظم اليابان، مع الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بقضايا نزع السلاح، الذي تشكل المناطق الخالية من الأسلحة النووية أحد بنود جدول الأعمال المطروحة للمناقشة. وساهمت اليابان في مناقشة مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية وفي الترويج لإنشاء تلك المناطق. وأيدت اليابان قرارات الجمعية العامة بشأن خمس معاهدات تتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية وبمركز الدولة الخالية من الأسلحة النووية في منغوليا. وفي قرارات الجمعية العامة، بما فيها القرار المعنون "اتخاذ خطوات لرسم خريطة طريق مشتركة من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية" الذي قدمته اليابان واتخذته الجمعية بأغلبية كبيرة في عام 2023، أكدت اليابان على أهمية إنشاء مزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية وفقاً للمبادئ التوجيهية لعام 1999 الصادرة عن هيئة نزع السلاح. واستضافت اليابان مؤتمرا غير رسمي في ناغازاكي في كانون الأول/ ديسمبر 2016 بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونظمت اليابان، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، في شباط/فبراير 2020، حلقة نقاش بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.
10	تتعهّد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تصدّق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على وجه السرعة، مع ملاحظة أن القرارات الإيجابية التي تتّخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية سيكون لها تأثير مفيد على صعيد التصديق على تلك المعاهدة، وأن الدول الحائزة للأسلحة النووية تقع على عاتقها مسؤولية خاصة تتمثّل في تشجيع بلدان المرفق 2 على التوقيع والتصديق، ولا سيما تلك البلدان التي لم تنضمّ بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا تزال تشغّل منشآت نووية غير خاضعة للضمانات.	
11	ريثما يبدأ نفاذ المعاهدة ، تلتزم جميع الدول بالامتناع عن القيام بالتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى، وعن استخدام	وقعت اليابان على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في 24 أيلول/سبتمبر 1996 وصدقت عليها في 8 تموز/يوليه 1997.

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
	تكنولوجيات الأسلحة النووية الجديدة، وعن القيام بأي عمل متنافٍ مع هدف تلك المعاهدة ومقصدها، وينبغي الإبقاء على جميع إجراءات الوقف الاختياري القائمة للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية.	وعدلت اليابان "القانون المتعلق بتنظيم المواد النووية المصدرية ومواد الوقود النووي والمفاعلات النووية" عندما صدقت على المعاهدة. وأعربت اليابان عن التزامها بأهمية الوقف الاختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية، داعية إلى هذا الوقف الاختياري من خلال ما يلي: '1' قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بما فيها القراران المعنونان "مسارات العمل المشتركة والحوار الاستشرافي من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية" و "اتخاذ خطوات لرسم خريطة طريق مشتركة من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية"، التي قدمتها اليابان واعتمدتها الجمعية بأغلبية كبيرة. '2' اضطلعت اليابان بدور هام باعتبارها منسقة للمادة الرابعة عشرة من المعاهدة، مع كازاخستان، من عام 2015 إلى عام 2017، ورئيسة مشاركة لاجتماعات مجموعة أصدقاء المعاهدة في أعوام 2016 و 2018 و 2022 (المعقودة على مستوى القادة للمرة الأولى) حيث أكدت على أهمية بدء نفاذ المعاهدة والوقف الاختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية.
12	تعترف جميع الدول التي صدّقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بإسهامات المؤتمرات على صعيد تسهيل بدء نفاذ تلك المعاهدة، وبإسهام التدابير التي اعتُمدت بتوافق الآراء في المؤتمر السادس لتسهيل بدء نفاذ المعاهدة ، الذي عقد في أيلول/سبتمبر 2009، وتلتزم بالإبلاغ في مؤتمر عام 2011 عن التقدم المحرز نحو بدء نفاذ تلك المعاهدة بصورة عاجلة.	اغتنمت اليابان كل فرصة مناسبة في اتصالاتها الثنائية وفي المؤتمرات المتعددة الأطراف التي عقدتها مع بقية الدول المدرجة في المرفق 2، على الصعيدين السياسي والرسمي، لتشجيع التوقيع و/أو التصديق على المعاهدة. وأكدت اليابان أيضا على أهمية بدء نفاذ المعاهدة مع البلدان التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة. وشاركت السيدة كاميكاوا يوكو، وزير الشؤون الخارجية لليابان، في المؤتمر الثالث عشر المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في 22 أيلول/سبتمبر 2023.
13	تتعهّد جميع الدول التي صدّقت على المعاهدة بالعمل على بدء نفاذ تلك المعاهدة وتنفيذها على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.	قادت اليابان ونسقت الجهود الدولية الرامية إلى التشجيع على دخول المعاهدة حيز النفاذ. وأنشأ البلد مجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالاشتراك مع أستراليا وهولندا في عام 2002، وقام بدور هام باعتباره منسقا للمادة الرابعة عشرة من المعاهدة، إلى جانب كازاخستان، من عام 2015 إلى عام 2017. وفي عام 2016، شارك تاكيساوا موتومي، نائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية لليابان، في المؤتمر الدولي المعني بمسألة "بناء عالم خال من الأسلحة النووية"، الذي استضافته كازاخستان للاحتفال بالذكرى السنوية

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
		الخامسة والعشرين لإغلاق موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية، وشدد على أهمية بدء نفاذ المعاهدة في وقت مبكر.
		واغتنمت اليابان كل فرصة مناسبة في اتصالاتها الثنائية وفي المؤتمرات المتعددة الأطراف التي عقدتها مع بقية الدول المدرجة في المرفق 2، على الصعيدين السياسي والرسمي، لتشجيع التوقيع و/أو التصديق على المعاهدة. فعلى سبيل المثال، في اجتماع رؤية هيروشيما بشأن نزع السلاح النووي لقادة مجموعة الدول السبع، شدد الأعضاء على أن دخول المعاهدة حيز التنفيذ يشكل مسألة ملحة (أيار/مايو 2023). وأيضا، في إعلان القادة المشترك الصادر عن الاجتماع الثامن لقادة جزر المحيط الهادئ، أقرت اليابان وأعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ بالدعوة إلى بدء نفاذ المعاهدة وأعربت عن اعتزامها إيجاد سبل للتعاون في الكشف عن التجارب النووية. وفي اجتماع وزراء خارجية مجموعة العشرين المعقود في بوينس آيرس، شددت اليابان على ضرورة بدء نفاذ المعاهدة. وعقدت اليابان أيضا مؤتمرا إقليميا بشأن المعاهدة في عام 2017 ثم في عام 2023 ودعت إلى التعجيل في دخول المعاهدة حيز النفاذ وإلى بدء حوار فيما بين الدول في المنطقة.
		وشاركت اليابان في رئاسة مجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تعقد اجتماعا رفيع المستوى مرتين سنويًا. وقد عُقد الاجتماع على مستوى القادة لأول مرة في عام 2022 واعتمد بيانا مشتركا بشأن المعاهدة. وقد شدد رئيس الوزراء كيشيدا فوميو في ملاحظاته الافتتاحية التي أدلى بها في بداية الاجتماع على أهمية إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة والتعجيل في دخولها حيز النفاذ، فضلا عن تعزيز نظام التحقق.
		وشاركت اليابان في تقديم قرار الجمعية العامة السنوي المعنون "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية" وصوتت تأييدًا له، وهو القرار الذي حُثت فيه جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك في أقرب فرصة، بغية التعجيل في دخولها حيز النفاذ وإضفاء الطابع العالمي عليها.
		وفي الدورة الحادية والستين للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، انتُخب السفير كايفو أتسوشي، الممثل الدائم لليابان لدى المنظمات الدولية في فيينا، ليتولى مهام الرئيس المقبل للجنة، وذلك لمدة سنة واحدة اعتبارا من كانون الثاني/يناير 2024. وتغتنم اليابان هذه الفرصة لمواصلة الإسهام في الجهود المبذولة، بما في ذلك تشجيع بدء نفاذ المعاهدة وتطوير نظام التحقق الخاص بها.
14	تُشجَّع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تطور على النحو	أصدرت اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تراخيص لجميع ما تستضيفه اليابان من محطات نظام الرصد الدولي ولمختبر

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
	الكامل نظام التحقق لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما يشمل الانتهاء مبكّرا من وضع نظام الرصد الدولي وتطبيقه بشكل مؤقت وفقا للولاية المسندة إلى اللجنة التحضيرية التي ستقوم عند بدء نفاذ تلك المعاهدة بدور نظام تحقق فعّال وموثوق وتشاركي ولا تمييزي ذي نطاق تغطية عالمي، وتتولّى ضمان الامتثال لتلك المعاهدة.	واحد (ست محطات لرصد الاهتزازات، ومحطة واحدة للرصد دون السمعي، ومحطتان للنويدات المشعة، ومختبر واحد). وفي عام 2022، تبرعت اليابان بمبلغ 000 140 يورو للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، من أجل زيادة تعزيز قدراتها في مجال التحقق. وتبرعت اليابان بمبلغ 026 747 دولاراً في عام 2011، ومبلغ 000 455 دولار في عام 2013، ومبلغ 2,4 مليون دولار في عام 2017 و 000 140 يورو في عام 2019. ودعما لبدء نفاذ المعاهدة، تقدم اليابان منذ عام 1995 دورة تدريبية في مجال الرصد العالمي للزلازل للتعريف بأحدث التكنولوجيات والمعارف في هذا المجال. ودَعت اليابان خبراء في علم الزلازل من بلدان نامية، من بينها عدة دول مدرجة في المرفق 2، إلى المشاركة في الدورة التدريبية السنوية ودعمت بناء قدراتها على الرصد العالمي للزلازل وتطبيقه على تكنولوجيا رصد التجارب النووية.
15	تتفق جميع الدول على أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح فوراً، في إطار برنامج عمل متفق عليه وشامل ومتوازن، في التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى وفقا لتقرير المنسق الخاص لعام 1995 (CD/1299) والتكليف الوارد فيه. وفي هذا الصدد أيضا، يدعو مؤتمر الاستعراض الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر 2010 دعما لأعمال مؤتمر نزع السلاح.	تؤيد اليابان بقوة أهداف معاهدةٍ تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، باعتبارها معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وشددت على أهمية البدء في مفاوضات بشأن المعاهدة في مناسبات عديدة منها قرار الجمعية العامة المعنون "اتخاذ خطوات لرسم خريطة طريق مشتركة من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية"، وقرارها المعنون "مسارات العمل المشتركة والحوار الاستشرافي من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية"، وقرارها المعنون "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية". وجرت الدعوة أيضا إلى البدء الفوري في التفاوض على معاهدة من هذا النوع في اجتماع رؤية هيروشيما بشأن نزع السلاح النووي لقادة مجموعة الدول السبع (أيار/مايو 2023). وفي 19 أيلول/سبتمبر، شارك السيد كيشيدا، رئيس الوزراء، إلى جانب أستراليا والفلبين، في استضافة الفعالية التذكارية الرفيعة المستوى بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تحت عنوان "الحد من المواد الانشطارية وخفض الأسلحة النووية"، وحث جميع البلدان على إعادة تركيز الاهتمام السياسي على المعاهدة بمناسبة هذا العام الذي يصادف الذكرى السنوية الثلاثين لاتخاذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يدعو إلى وضع هذه المعاهدة. وعلاوة على ذلك، قامت اليابان، بالتعاون مع 11 بلداً، بإنشاء «مجموعة أصدقاء معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية» في آذار/مارس 2024، وهي مجموعة أقاليمية تشترك فيها كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وتهدف إلى الحفاظ على الاهتمام السياسي بمعاهدة

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
		لوقف إنتاج المواد الانشطارية وتعزيز هذا الاهتمام والإسهام في توسيع نطاق دعم التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقدمت اليابان، مع البلدان الأعضاء الأخرى في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ورقات عمل بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض لعام 2015، في دورتها المعقودة عام 2012، وإلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض العاشر، في دورتها المعقودة عام 2017. وفي عام 2011، تشاركت اليابان وأستراليا في استضافة مناسبات جانبية للخبراء في جنيف على هامش مؤتمر نزع السلاح لمناقشة الجوانب التقنية لمعاهدة بهذا الشأن والحفاظ على الزخم فيما يتعلق بالبدء في إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. وشاركت اليابان بنشاط وأسهمت بصورة بناءة في المناقشات التي دارت في إطار فريق الخبراء الحكوميين المعني بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، في عامي 2014 و 2015، وفي إطار فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بوضع هذه المعاهدة، في عامي 2017 و 2018، الذي صاغ تقريره مشفوعا بمجموعة متنوعة من الخيارات لعناصر المعاهدة التي ستوضع لاحقًا.
16	تشجِّع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الالتزام بالإعلان للوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسب الاقتضاء، عن جميع المواد الانشطارية التي يقرّر كل منها أنها لم تعد مطلوبة للأغراض العسكرية وأن إخضاع هذه المواد في أقرب وقت ممكن عمليا للتحقّق من جانب الوكالة الدولية أو غيرها من آليات التحقّق الدولية المناسبة، واتخاذ تلك الدول ترتيبات لاستخدام هذه المواد في الأغراض السلمية ضماناً لبقاء هذه المواد خارج نطاق البرامج العسكرية إلى الأبد.	
17	في سياق الإجراء 16، تشجِّع جميع الدول على دعم وضع ترتيبات تحقّق ملائمة وملزمة قانونا، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ضمانا للإزالة التي لا رجعة فيها للمواد الانشطارية التي تقرّر كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية أنها لم تعد مطلوبة للأغراض العسكرية.	

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
18	تشـجَّع جميع الدول التي لم تشـرع بعد في عملية لتفكيك منشـآت إنتاج المواد الانشـطارية لأغراض صـنع الأسـلحة النووية أو وسـائل التفجير النووية الأخرى أو لتحويل تلك المنشـآت للاسـتخدامات السلمية، على القيام بذلك.	
19	تتفق جميع الـدول على أهميـة دعم التعـاون بين الحكومـات والأمم المتحـدة وغيرهـا من المنظمـات الـدوليـة والإقليميـة والمجتمع المـدني بهـدف زيـادة الثقة وتحسـين الشـفافية وتطوير قدرات تحقّق ذات كفاءة فيما يتصل بنزع السلاح النووي.	شاركت اليابان بنشاط في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، وهي مبادرة دولية تهدف إلى زيادة فهم التحديات المعقدة التي ينطوي عليها التحقق من نزع السـلاح النووي وإيجاد حلول لها، من خلال إيفاد خبراء إلى جميع الأفرقة العاملة. واعترافاً بأهمية هذه الشـراكة باعتبارها أداة قوية لاتخاذ تدابير عملية وملموسـة تحقيقًا للهدف المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسـلحة النووية، اسـتضـافت اليابان الاجتماع العام الثالث للشراكة في طوكيو في حزيران/يونيه 2016. وشـددت اليابان على أهمية الجهود المبذولة لتطوير قدرات التحقق من نزع السـلاح النووي في قرارات الجمعية العامة المتكررة، بما في ذلك القرار المعنون "اتخاذ خطوات لرسـم خريطة طريق مشـتركة من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية" الذي اتّخذ في عام 2023. وشـاركت اليابان بنشـاط في المناقشـات التي جرت في إطار فريق الخبراء الحكوميين المعني بـالتحقق من نزع السـلاح النووي من عـام 2018 إلى عام 2019 المنشـأ عملا بقرار الجمعية العامة في عام 2016 وفريق الخبراء الحكوميين اللاحق المعني بالتحقق من نزع السـلاح النووي من عام 2022 إلى عام 2023، المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة المتخذ في عام 2019. وبالإضـافة إلى ذلك، دعت اليابان، إلى جانب الأعضـاء في مجموعة الدول السـبع، الدول الحائزة للأسـلحة النووية التي لم تدخل بعدُ مع الدول غير الحائزة للأسـلحة النووية في حوار هادف بشـأن الشـفافية فيما يتعلق بترسـاناتها النووية والحد من المنافسـة النووية إلى أن تفعل ذلك، بسـبل منها توفير شـرح تفصـيلي صـريح للتقارير الوطنية مقرون بمناقشة تحاورية مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمشـاركين من المجتمع المدني في الاجتماعات المقبلة ذات الصـلة بمعاهدة عدم الانتشار (رؤية هيروشيما بشأن نزع السلاح النووي لقادة مجموعة الدول السبع، أيار/مايو 2023).
20	ينبغي للدول الأطراف أن تقدم، في إطـار عملية الاسـتعراض المعزَّزة للمعاهدة، تقارير منتظمة عن تنفيـذ خطـة العمـل هذه وتنفيـذ الفقرة 4 (ج) من NPT/CONF.2015/PC.III/4 (2014)	قدمت اليابان التقارير الوطنية التالية عن تنفيذ خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر الاستعراض لعام 2010:

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
	المادة السادسة من مقرّر عام 1995 المعنون "مبادئ وأهداف لعدم انتشار الأسلحة ونزع السلاح النوويين"، وعن الخطوات العملية المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام 2000، مع الإشارة إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرّخة 8 تموز/يوليه 1996.	NPT/CONF.2020/PC.I/9 (2017) NPT/CONF.2020/PC.II/5 (2018) NPT/CONF.2020/PC.III/4 (2019) NPT/CONF.2020/22 (2020) NPT/CONF.2026/PC.I/3 (2023) وتقدم اليابان هذا التقرير بشأن تنفيذ خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر الاستعراض لعام 2010 تحديثًا لتقريرها لعام 2023
21	كإجراء لبناء الثقة، تشجَّع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاتفاق في أقرب وقت ممكن على شكل موحّد للتقارير وعلى تحديد الفترة الزمنية الملائمة الفاصلة بين التقرير والذي يليه، وذلك لأغراض توفير المعلومات الموحّدة طوعاً دون المساس بالأمن القومي. والأمين العام للأمم المتحدة مدعوّ إلى إنشاء مستودع مفتوح للجمهور تودع به المعلومات المقدّمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية.	في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ خطة العمل لمؤتمر الاستعراض لعام 2010، قدمت اليابان، بالاشتراك مع البلدان الأعضاء الأخرى في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ثلاث ورقات عمل بشأن الشفافية إلى اجتماعات اللجنة التحضيرية للأعوام 2012 و 2014 و 2023 وإلى مؤتمر الاستعراض لعام 2015، على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اليابان ورقة عمل بشأن شفافية عملية الاستعراض والإبلاغ عنها وتعزيزها إلى مؤتمر الاستعراض لعام 2015، واقترحت فيها نصاً لإدراجه في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام 2015. وفي عملية الاستعراض العاشرة لمعاهدة عدم الانتشار، قدمت اليابان، مع البلدان الأخرى الأعضاء في المبادرة ، ورقتي عمل، في عامي 2017 و 2018، مشفوعتين بنموذج جديد للإبلاغ يمكن أن تستخدمه جميع الدول الأطراف لتقديم معلومات عن الطريقة التي نفذت بها التزاماتها المنبثقة عن خطة العمل لعام 2010. وقدمت اليابان أيضاً ورقة عمل في عام 2019 تتضمن مصفوفة إرشادية وتقترح المواضيع التي ستتناولها ثلاث فئات من الدول في نموذج للإبلاغ في المستقبل. وبادرت اليابان أيضا بعقد الاجتماع الوزاري العاشر للمبادرة في ناغويا، في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وتقديم البيان الوزاري المشترك الذي أعلنت فيه عزم المبادرة الإلحاح لكي تعمد الدول الأطراف في المعاهدة، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى تقديم تقارير وطنية شاملة ومنتظمة.
22	تشجَّع جميع الدول على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (A/57/124) بشأن الدراسة التي أجرتها الأمم المتحدة عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وذلك للمضي قدما نحو تحقيق أهداف	تلتزم اليابان، باعتبارها البلد الوحيد على الإطلاق الذي تعرّض لقصف بالقنابل الذرية أثناء الحرب، بكفالة أن تبقى ذكرى الآثار والمآسي الإنسانية الكارثية التي حلّت بهيروشيما وناكازاكي حية إلى الأبد. ولهذا الغرض، تولي اليابان، باعتبارها أيضا مناصرا للإجراء 38، المعنون" إنشاء منبر لمشاركة الشباب"، من خطة الأمين العام لنزع السلاح، أهمية قصوى للتثقيف في مجال نزع

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
		المعاهدة دعما لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.
		السلاح وعدم الانتشار، ولا سيما بالنسبة لجيل الشباب، بغية تشجيع هذا الجيل على التفكير من تلقاء نفسه والعمل على معالجة مسائل الأمن الدولي، فضلا عن نزع السلاح وعدم الانتشار على الصُعد الوطني والمحلي والفردي.
		ودأبت اليابان كل سنة ومنذ عام 1983 على توجيه دعوة إلى دبلوماسيين شباب من مختلف البلدان عن طريق برنامج الأمم المتحدة للزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية في ميدان نزع السلاح، وقد سافر حتى الآن أكثر من 000 1 زميل إلى اليابان وزاروا هيروشيما وناغازاكي للوقوف على حقائق استخدام الأسلحة النووية.
		وترعى اليابان مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بقضايا نزع السلاح في مدن شتى منذ عام 1989، حيث يشارك ممثلو الدول والأمم المتحدة والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني من جميع أنحاء العالم في مناقشات مفيدة.
		وفي العملية التحضيرية لمؤتمر الاستعراض العاشر، قدمت اليابان مع أعضاء المبادرة ورقة عمل مشتركة عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار إلى الدورتين الأولى والثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في المعاهدة، وذلك عقب ورقة عمل مشتركة قُدمت إلى مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2015. وقد أدلت اليابان ببيان مشترك عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة باسم 55 بلدا في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار، وباسم 89 بلدا في المؤتمر العاشر لاستعراض المعاهدة؛
		وبدأت اليابان برنامجا بعنوان "إعلاميون خاصون من أجل عالم خال من الأسلحة النووية" في عام 2010 بغرض الاطلاع شخصيا على تجارب الناجين من القصف الذري (هيباكوشا). وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت اليابان برنامجا بعنوان "الإعلاميون الشباب من أجل عالم خال من الأسلحة النووية" في عام 2013. وفي إطار هذا البرنامج، يتوقع من الشباب أن يتبادلوا معلوماتهم بشأن الآثار المأساوية للأسلحة النووية وأفكارهم بشأن الخطوات الممكن اتخاذها عبر الحدود وعلى مر الأجيال. وحتى 31 آذار/مارس 2024، كان قد جرى إرسال ما مجموعه 313 من الإعلاميين الخاصين، في 104 مناسبات، و 697 من الإعلاميين الشباب، في 48 مناسبة، في جميع أنحاء العالم من خلال برامج اللجنة هذه.
		وعقدت اليابان منتدى الإعلاميين الشباب من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية ثلاث مرات منذ آذار/مارس 2016، بهدف إحياء أنشطة برنامج الإعلاميين الشباب من أجل عالم خال من الأسلحة النووية وتعزيز شبكات خريجي برنامج الإعلاميين الشباب في اليابان والبلدان الأخرى.

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
		واضطلعت اليابان بجهود لعرض شهادات هيباكوشا على نطاق أوسع وقامت بترجمتها إلى اللغات التالية: الأوردية والإسبانية والألمانية والإندونيسية والإنكليزية والأوكرانية والبولندية والتركية والروسية والرومانية والفرنسية والهندية والهولندية.
		وفي عام 2015، افتتحت مدينتا هيروشيما وناكازاكي، بالتعاون مع حكومة اليابان، معرضاً دائماً عن القصف الذري، في مكتب الأمم المتحدة في فيينا، على غرار معرضيْ نيويورك وجنيف، لتعزيز فهم الدمار الهائل الذي يتسبب فيه استخدام الأسلحة النووية.
		وفي عام 2023، ساهمت اليابان بمبلغ 10 ملايين دولار للأمم المتحدة لإنشاء "صندوق القادة الشباب من أجل عالم خال من الأسلحة النووية"، الذي أعلن عنه رئيس الوزراء، السيد كيشيدا، في المؤتمر العاشر لاستعراض المعاهدة. والغرض من ذلك هو إنشاء شبكة عالمية بين الشباب تهدف إلى التخلص من الأسلحة النووية من خلال دعوة قادة المستقبل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على حد سواء إلى اليابان وإتاحة الفرص لهم للاطلاع شخصيا على حقائق القصف الذري في هيروشيما وناغازاكي. وقد اختارت الأمم المتحدة 100 مشارك في المجموعة الأولى من بين أكثر من 2 000 متقدم تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 عامًا من 63 بلدا، منها دول حائزة للأسلحة النووية وأخرى غير حائزة للأسلحة النووية، ومن مشارب شتى، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، انطلق رسميا برنامج التعلم بتنظيم نشاط على شبكة الإنترنت تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي مستهل البرنامج، وجه رئيس الوزراء كيشيدا، رسالة بالفيديو إلى المشاركين.
		وفي عام 2023، شددت اليابان، إلى جانب أعضاء مجموعة الدول السبع، على أهمية التثقيف والتوعية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وشجعت القادة والشباب والناس من جميع أنحاء العالم على زيارة هيروشيما وناغازاكي لإذكاء الوعي وتعزيزه بحقائق استعمال الأسلحة النووية.
ثانيا – عدم انتشار الأسلحة النووية		
23	يهيب المؤتمر بجميع الدول الأطراف أن تبذل قصارى جهدها في سبيل تعزيز عالمية الانضمام إلى المعاهدة، وألا تتخذ أي إجراءات يمكن أن تؤثر سلبا على فرص تحقيق عالمية المعاهدة.	بذلت اليابان كل ما في وسعها لتشجيع جميع الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على أن تنضم إلى المعاهدة ولدعوتها إلى القيام بذلك، على الفور وبدون أي شروط، بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية من أجل تحقيق عالمية المعاهدة، وأن تتقيَّد بأحكامها وتتخذ خطوات عملية دعمًا لها، لحين الانضمام إليها.

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
24	يكرّر المؤتمر تأييد دعوة مؤتمرات الاستعراض السابقة إلى تطبيق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع المواد المصدرية أو المواد الانشطارية الخاصة المستخدمة في جميع الأنشطة النووية السلمية التي تجري في الدول الأطراف وفقا لأحكام المادة الثالثة من المعاهدة.	وقعت اليابان اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في آذار/مارس 1977، ودخل الاتفاق حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر 1977. ووقعت اليابان البروتوكول الإضافي للاتفاق في كانون الأول/ديسمبر 1998، ودخل البروتوكول حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر 1999.
25	إذ يلاحظ المؤتمر أن 17 دولة من الدول الأطراف في المعاهدة لم تقم بعد بإدخال اتفاقات الضمانات الشاملة حيّز النفاذ، فإنه يحثّها على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن ودون مزيد من الإبطاء.	واصلت اليابان تشجيع القبول العالمي باتفاق ضمانات شاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى جانب البروتوكول النموذجي الإضافي الملحق بالاتفاق، باعتبارهما المعيار الدولي للتحقق، وتدعو جميع الدول التي لم توقع عليهما بعد إلى أن تقوم بذلك وتدخلهما حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن ودون مزيد من التأخير.
26	يؤكّد المؤتمر أهمية الوفاء بالتزامات عدم الانتشار ومعالجة جميع الأمور المتصلة بالامتثال حرصاً على عدم المساس بالمعاهدة وبسلطة نظام الضمانات.	نفذت اليابان التزامات اتفاق الضمانات الشاملة بينها والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتزامات البروتوكول الإضافي، وما برحت تبذل الجهود اللازمة لكفالة شفافية أنشطتها النووية. ويجري بانتظام استخلاص "الاستنتاج العام" منذ أن استُخلص لأول مرة في بيان الوكالة للضمانات لعام 2003. واليابان ملتزمة بتعزيز نظام عدم الانتشار النووي. وبصفة خاصة، تتعاون اليابان، بصفتها عضوا معيَّنا في مجلس محافظي الوكالة تعاوناً كاملاً مع الوكالة، وتقدم الدعم المناسب لأنشطتها.
27	يؤكد المؤتمر أهمية تسوية كافة حالات عدم الامتثال لالتزامات الضمانات بما يتفق تماما مع النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومع ما على الدولة الطرف المعنية من التزامات قانونية. وفي هذا الصدد، يدعو المؤتمر الدول الأعضاء إلى التعاون مع الوكالة.	بذلت اليابان قصارى جهدها لتسوية حالات عدم الامتثال لالتزامات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في كل فرصة ممكنة مع المجتمع الدولي، بما في ذلك بمناسبة اجتماعات مجلس محافظي الوكالة ومؤتمرها العام. وفيما يتعلق بكوريا الشمالية، شاركت اليابان في تقديم قرارات بشأن كوريا الشمالية في المؤتمر العام للوكالة. وفيما يتعلق بإيران، ساهمت اليابان في الأنشطة ذات الصلة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك تلك المضطلع بها في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة.

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
28	يشجّع المؤتمر جميع الدول الأطراف التي لم تقم بعد بإبرام البروتوكولات الإضافية وبدء نفاذها على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن وعلى تنفيذها بشكل مؤقت ريثما يبدأ نفاذها.	ما فتئت اليابان تعمل بنشاط من أجل تحقيق عالمية البروتوكول الإضافي النموذجي في كل فرصة ممكنة، وتواصل تقديم المساعدة اللازمة، لا سيما إلى البلدان الآسيوية. وعلى سبيل المثال، تستضيف اليابان سنويا المحادثات الرفيعة المستوى بشأن عدم الانتشار، التي تشارك فيها عدة بلدان آسيوية، بغية النهوض بالانضمام العالمي للبروتوكول الإضافي. https://www.mofa.go.jp/press/release/pressite_000001_00048.html.
29	يشجّع المؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن تواصل تسهيل قيام الدول الأطراف بإبرام اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية وبدء نفاذها وأن تواصل مساعدتها في هذا الصدد. ويدعو المؤتمر الدول الأطراف إلى النظر في اتخاذ تدابير محدّدة من شأنها أن تعزّز إضفاء العالمية على اتفاقات الضمانات الشاملة.	نظمت اليابان مناسبات للتوعية في بعض البلدان، من خلال وكالة الطاقة الذرية اليابانية/مركز الدعم المتكامل لمنع انتشار الأسلحة النووية وللأمن النووي، ودعمت الحلقات الدراسية الخاصة بضمانات الوكالة لتيسير تطبيق الضمانات بما في ذلك البروتوكول الإضافي. وشاركت اليابان وساهمت في الاجتماعات السنوية لشبكة ضمانات آسيا والمحيط الهادئ التي عقدت عبر الإنترنت في كانون الأول/ديسمبر 2020 وشباط/فبراير 2022، وفي فييت نام في كانون الأول/ديسمبر 2022، وفي تايلند في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وتتولى اليابان رئاسة اللجنة التوجيهية لشبكة ضمانات آسيا والمحيط الهادئ في الفترة من عام 2023 إلى عام 2024.
30	يدعو المؤتمر إلى توسيع نطاق تطبيق الضمانات ليغطي المنشآت النووية السلمية في الدول الحائزة للأسلحة النووية في إطار اتفاقات الضمانات الطوعية ذات الصلة، وذلك بأكثر الطرق الممكنة اقتصادا واتساما بالطابع العملي، مع مراعاة حجم الموارد المتوافرة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويشدّد على وجوب تطبيق الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية على الصعيد العالمي بمجرد إزالة الأسلحة النووية تماما.	قدمت مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ورقة عمل بشأن توسيع نطاق تطبيق الضمانات في الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام 2013. انظر الصفحة التالية على الإنترنت: www.mofa.go.jp/mofaj/files/000182256.pdf.
31	يشجّع المؤتمر جميع الدول الأطراف التي لديها بروتوكولات كميات صغيرة لم تقم بعد بتعديلها أو إلغائها على القيام بذلك، حسب الاقتضاء، في أقرب وقت ممكن.	وما فتئت اليابان تدعو جميع الدول في كل فرصة ممكنة إلى اعتماد بروتوكول الكميات الصغيرة المعدَّل، حسب الاقتضاء. ومن خلال وكالة الطاقة الذرية اليابانية/مركز الدعم المتكامل لمنع انتشار الأسلحة النووية وللأمن النووي أيضاً، استضافت اليابان الدورات التدريبية الدولية للوكالة بشأن تطبيق الضمانات في الدول التي أبرمت بروتوكولات الكميات الصغيرة، في أعوام 2018، و 2019، و 2021، و 2024.

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
32	يوصي المؤتمر بأن تجري دراسة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقييمها بشكل منتظم. وينبغي دعم وتنفيذ ما تتخذه هيئات السياسة التابعة للوكالة من مقرّرات تهدف إلى زيادة تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها.	تعمل اليابان على تعزيز فعالية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحسين كفاءتها. وبصفة خاصة، تدعم اليابان، بصفتها عضواً معيناً في مجلس محافظي الوكالة، جهد المدير العام والمجلس الرامية إلى الاستمرار في تعزيز فعالية وكفاءة ضمانات الوكالة.
33	يهيب المؤتمر بجميع الدول الأطراف أن تكفل استمرار حصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كامل الدعم السياسي والتقني والمالي حتى يمكنها الاضطلاع على نحو فعّال بمسؤوليتها عن تطبيق الضمانات على النحو المطلوب في المادة الثالثة من المعاهدة.	احتلت اليابان في عام 2024 المركز الثالث كأكبر مساهم من حيث حجم إجمالي المدفوعات من الأنصبة المقررة، والمركز الثاني كأكبر مساهم من حيث حجم إجمالي المدفوعات من الموارد الخارجة عن الميزانية، والتبرعات المقدَّمة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
34	يشجّع المؤتمر الدول الأطراف على أن تواصل، في إطار النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تطوير قاعدة تكنولوجية دولية للضمانات المتقدمة تتسم بالقوّة والمرونة والقدرة على التكيّف وفعالية التكلفة، وذلك من خلال التعاون فيما بين الدول الأعضاء ومع الوكالة.	يساهم برنامج الدعم الياباني لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الضمانات الدولية من خلال إدخال تحسينات على فعالية وكفاءة تطبيق الضمانات بنقل التكنولوجيا والخبرات اليابانية إلى الوكالة. وتدير وكالة الطاقة الذرية اليابانية المختبر النظيف للتحليلات والبحوث البيئية بصفتها عضوا في مختبرات شبكة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
35	يحث المؤتمر جميع الدول الأطراف على كفالة ألا تساعد صادراتها ذات الصلة بالطاقة النووية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على تطوير أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، وكفالة أن تكون صادراتها هذه متوافقة تماما مع أهداف ومقاصد المعاهدة، كما هي منصوص عليها خاصة في المواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة، إلى جانب المقرّر الذي اتُّخذ في مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام 1995 بشأن مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.	عززت اليابان جهودها في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر، وكذلك من خلال تنفيذ الالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار النووي، من قبيل إرساء ضوابط التصدير الوطنية الفعالة المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 1540 (2004). وتساهم اليابان بشكل إيجابي في أنشطة مجموعة موردي المواد النووية من خلال أمور منها، على سبيل المثال، تولي دور مركز التنسيق من خلال بعثتها الدائمة لدى المنظمات الدولية في فيينا.
36	يشجّع المؤتمر الدول الأطراف، لدى قيامها بصياغة ضوابطها التصديرية الوطنية، على الاسترشاد بالمبادئ التوجيهية والتفاهمات التي جرى التفاوض بشأنها والاتفاق عليها من جانب أطراف متعددة.	تعمل اليابان بانتظام على تحديث لوائح الرقابة على صادراتها المحلية وفقاً للتغييرات في قوائم مراقبة الصادرات النووية المنسقة فيما بين الأطراف المتعددة.

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
37	يشـــجّع المؤتمر الدول الأطراف، لدى اتّخاذها قرارات بشـأن تصـدير مواد ذات صـلة بالطاقة النووية، على إيلاء الاعتبار لما إذا كانت الدولة المتلقية قد نفذت التزاماتها بموجب ضـــمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.	وفقاً للمبادئ التوجيهية التي صـاغتها أطراف متعددة، تنظر اليابان، عند اتخاذ قراراتها الخاصـة بالتصـدير، فيما إذا كانت الدولة المتلقية تقوم بتنفيذ التزاماتها بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
38	يـدعو المؤتمر جميع الـدول الأطراف، وهي تتصـــرّف من منطلق تحقيق أهداف المعاهدة، أن تراعي ما لجميع الدول الأطراف، ولا سـيما النامية منها، من حق شـــرعي في التمتّع بكامل فرص الحصـــول على المواد والمعـدّات والمعلومـات التكنولوجية النووية لاســـتخدامها في الأغراض السلمية.	تبرم اليابان اتفاقات ثنائية للتعاون في المجال النووي من أجل وضـــع إطار قانوني ضـروري لتأمين ضـمان قانوني من البلد المتلقي بشـأن عدم الانتشـار النووي والاسـتخدامات السـلمية للمواد والمعدات ذات الصـلة بالأسـلحة النووية التي يجري نقلها بين البلدين، وذلك لتحقيق التعاون بين البلدين في مجال الاســتخدامات الســلمية للطاقة النووية. وبموجب هذه الاتفاقات الثنائية، يمكن تعزيز التعاون في مجالات من قبيل تعزيز الأمان النووي. وتتخذ اليابان قرارها بشـــأن إبرام أو عدم إبرام اتفاق إطاري للتعاون في المجال النووي مع بلد آخر آخذة بعين الاعتبار مجموعة واســـعة من العوامل مثل جهود عدم الانتشـــار وسـياسـة الطاقة النووية في ذلك البلد، وثقته في اليابان وتوقعاته منها، والعلاقة الثنائية بين البلدين، من بين عوامل أخرى. وحتى نيســان/أبريل 2024، أبرمت اليابان اتفاقات ثنائية للتعاون في المجال النووي مع 14 بلدا ومنظمة واحدة، وهي كالآتي مرتبة حسب تاريخ بدء نفاذ الاتفاق: كندا وفرنسا وأستراليا والصين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية وكازاخستان وجمهورية كوريا وفييت نام والأردن والاتحاد الروسي وتركيا والإمارات العربية المتحدة والهند.
39	تشـــجَّع الدول الأطراف على أن تســـهّل نقل التكنولوجيا والمواد النووية وعلى إقامة تعاون دولي فيما بين الدول الأطراف وفقا لأحكام المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المعاهدة، وعلى أن تزيل في هذا الصـــدد أي معوّقات تتعارض مع المعاهدة دونما موجِب.	
40	يشـــجّع المؤتمر جميع الدول على الحفاظ على أعلى المســـتويات الممكنة للأمن والحماية المادية للمواد والمنشآت النووية.	تبذل اليابان جهودا لحماية المواد النووية، وترســيخ ثقافة الأمن النووي، وتعزيز تدابير الأمن النووي اسـتنادا إلى صـكوكها القانونية. وقد سـنت اليابان قانونا محليا يلزم المشـغّلين المعنيين بالمواد النووية وغيرها من المواد المشـعة باتخاذ التدابير اللازمة لضـمان الأمن النووي. واتخذت اليابان أيضـا تدابير إضـافية، بما في ذلك تعديل اللوائح ذات الصـــلة بإجراء عمليات التحقق من الموثوقية الشـخصـية. علاوة على ذلك، تتطلب اللوائح ذات الصـلة من المشـغّلين تنفيذ

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
		تدابير الأمن السيبراني، من قبيل العمل بأحدث التكنولوجيات لمنع وصول جهات خارجية تخريبية إلى المرافق النووية.
41	يشجّع المؤتمر جميع الدول الأطراف على أن تطبّق، حسب الاقتضاء، توصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الحماية المادية للمواد والمنشآت النووية (الوثيقة INFCIRC/225/Rev.4 (المصوّبة)) وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة في أقرب موعد ممكن.	ما فتئت اليابان تتابع عن كثب المعايير (الإرشادات) المعترف بها دوليا بشأن الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية (INFCIRC/225/Rev.5)، وذلك عن طريق إدراج تدابير الحماية المادية الموصى بها، في صكوكها القانونية والتنظيمية، بما في ذلك القانون المتعلق بتنظيم المواد النووية المصدرية، ومواد الوقود النووي والمفاعلات النووية. وكان أحدث الإجراءات المتخذة في هذا الصدد هو تنقيح أوامر هيئة تنظيم الشؤون النووية في أيلول/سبتمبر 2016 للتصدي للتهديدات الداخلية. وبدأ المشغلون التحقق من الموثوقية في تشرين الثاني/نوفمبر 2017. وبالإشارة إلى المتطلبات الواردة في الوثيقة INFCIRC/225/Rev.5 وسائر الصكوك الدولية ذات الصلة، لاحظت البعثة التي أوفدتها الخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالحماية المادية في عام 2015 وكذلك بعثة المتابعة التي أوفدتها في عام 2018، أن نظام الأمن النووي في اليابان قوي وراسخ ويتضمن المبادئ الأساسية لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية. وقد أتاحت اليابان للجمهور تقرير عام 2015 الصادر عن البعثة التي أوفدتها الخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالحماية المادية، وكذلك تقرير عام 2018 الصادر عن بعثة المتابعة التي أوفدتها الخدمة، باستثناء الأجزاء السرية. انظر الصفحات التالية على الإنترنت: www.nsr.go.jp/data/000295552.pdf و www.nsr.go.jp/data/000295553.pdf.
42	يدعو المؤتمر جميع الدول الأطراف في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية إلى التصديق على تعديل الاتفاقية في أقرب وقت ممكن، ويشجّعها على التصرّف وفقا لأهداف التعديل ومقاصده إلى حين بدء نفاذه. ويشجّع المؤتمر أيضا جميع الدول التي لم تقم بعد بالانضمام إلى الاتفاقية واعتماد التعديل على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.	أبرمت اليابان اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في عام 1988 وتعديلها لعام 2005 في عام 2014. انظر الصفحة التالية على الإنترنت: www.mofa.go.jp/press/release/press4e_000334.html.
43	يحثّ المؤتمر جميع الدول الأطراف على تطبيق مبادئ مدونة قواعد السلوك المنقحة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن أمان المصادر المشعّة وأمنها، وكذلك الإرشادات المتعلقة باستيراد وتصدير	ما فتئت اليابان تمتثل بدقة للمعايير (التوجيهات) المعترف بها دوليا بشأن المصادر المشعة (IAEA/CODEOC/2004 و IAEA/CODEOC/IMP-EXP/2005) بإدراج التدابير الموصى بها في صكوكها القانونية والتنظيمية، بما في ذلك قانون تنظيم النظائر المشعة، وما إلى ذلك.

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
	المصـــادر المشـــعّة التي أقرّها مجلس محافظي الوكالة في عام 2004.	ولاحظت البعثة التي أوفدتها خدمة الاســـتعراضـــات الرقابية المتكاملة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 2016 أن الحكومة اليابانية التزمت رسميا للوكالة بإدراج مدونة قواعد الســـلوك بشـــأن أمان المصـــادر المشـــعة وأمنها والإرشادات التكميلية بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها في التشريعات الوطنيـــة. انظر الصـــفحـــة التـــاليـــة على الإنترنـــت: www.nsr.go.jp/data/000148261.pdf (انظر 2-1).
44	يهيب المؤتمر بجميع الدول الأطراف أن تحسّـــن من قدراتها الوطنية على كشـــف الاتجار غير المشروع بالمواد النووية وردعه واعتراضـه في كل أنحاء أقاليمها وفقا لالتزاماتها القانونية الدولية ذات الصـــلة، ويهيب بالدول الأطراف التي هي في وضـــع يمكنها من العمل على تعزيز الشـــراكات الدولية وبناء القدرات في هذا المجال أن تفعل ذلك. ويهيب المؤتمر أيضـــا بالدول الأطراف أن تقوم بإنشـــاء وإنفاذ ضـــوابط محلية فعّالة لمنع انتشـــار الأسـلحة النووية وفقا لالتزاماتها القانونية الدولية ذات الصلة.	يمكن الاطلاع في صـفحة الإنترنت التالية على أحدث مصـفوفة لليابان بشـأن حـالـة تنفيذهـا لقرار مجلس الأمن 1540 (2004)، التي أقرتهـا لجنـة مجلس الأمن المنشـــأة عملا بالقرار 1540: https://www.un.org/en/sc/1540/documents/JapanReport2Sep2020.pdf. وأســهمت اليابان بشــكل كبير في الشــراكة العالمية لمجموعة الثمانية لمكافحة انتشـار أسـلحة ومواد الدمار الشـامل خلال رئاسـتها لها في عام 2023. انظر الصفحة التالية على الإنترنت: https://www.mofa.go.jp/dns/n_s_ne/page1e_000598.html. وشاركت اليابان بفعالية في التمرينات والاجتماعات التي نظّمتها المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشـار. فقد اسـتضـافت اليابان في تموز/يوليه 2018 التمرين الذي نظمتـه المبـادرة فيمـا يتعلق بـالحظر البحري في إطـار تمرينـات درع المحيط الهـادئ لـعـام 2018. انظر الصـــفحـــة التـــاليـــة على الإنترنـــت: www.mofa.go.jp/dns/n_s_ne/page25e_000216.html. وشـــاركت اليابان مؤخرا في تمرين الحظر البحري الذي اســـتضـــافته الولايات المتحدة، في آب/أغسطس 2022. واستضـافت اليابان الاجتماع العام للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي في طوكيو في حزيران/يونيـه 2017. انظر الصـــفحـــة التـــاليـــة على الإنترنـــت: www.mofa.go.jp/press/release/press4e_001613.html. وتشـــارك اليابان في قاعدة بيانات الحادثات والاتجار غير المشـــروع التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتقدم تقارير عند وقوع حوادث. واستضافت اليابان الندوة الدولية لأمن النقل في طوكيو في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بمشـاركة خبراء من أكثر من 30 دولة ومنظمة دولية، من قبيل الوكالة الـدوليـة للطـاقـة الـذريـة. انظر الصـــفحـــة التـــاليـــة على الإنترنـــت: www.mofa.go.jp/press/release/press4e_002681.html.

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
45	يشـــجّع المؤتمر جميع الـدول الأطراف التي لم تصـــبح بعد طرفا في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.	أصـــبحت اليابان طرفا في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في عام 2007.
46	يشـــجّع المؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مواصلة تقديم المساعدة إلى الدول الأطراف لتعزيز ضـــوابطها التنظيمية الوطنية المتعلقة بالمواد النووية، بما في ذلك إنشـــاء وتعهّد نظم الدولة لحصـــر ومراقبة المواد النووية، إلى جانب النظم على الصـــعيد الإقليمي. ويدعو المؤتمر الدول الأعضـــاء في الوكالة إلى توســـيع نطاق دعمها للبرامج ذات الصلة التي تنفذها الوكالة.	من خلال وكالة الطاقة الذرية اليابانية/مركز الدعم المتكامل لمنع انتشـــار الأسلحة النووية وللأمن النووي، تنظم اليابان بنشاط مختلف الحلقات الدراسية وحلقات العمل الثنائية، والدورات التدريبية الدولية لموظفين من ســـائر الدول الأعضاء لتعزيز مهام نظمها الحكومية لحصر المواد النووية ومراقبتها، وبعض الدورات التدريبية لفائدة موظفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من قبيل دورات التدريب على طرق التفتيش المتعلقة بعمليات إعادة المعالجة سواء في المنشآت التجريبية التابعة لوكالة الطاقة الذرية اليابانية، من قبيل منشـــأة المعالجة الكيميائية، أو في مصنع إعادة المعالجة في توكاي.
	ثالثا – استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية	
47	احترام خيارات كل بلد وقراراته في مجال اسـتخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية دون المساس بســـياســـاته أو اتفاقات وترتيبات التعاون الدولي لاســـتخدام الطاقة النووية في الأغراض الســـلمية وسياساته المتعلقة بدورة الوقود.	
48	التعهد بتيسـير حق الدول الأطراف في المشـاركة في أكبر قـدر ممكن من تبـادل المعـدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السـلمية، وتأكيد ذلك الحق من جديد.	
49	التعاون مع الدول الأطراف الأخرى أو المنظمات الـدوليـة في مواصـــلـة تطوير الطـاقـة النوويـة للأغراض الســـلمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحاجات المناطق النامية من العالم.	تواصـل اليابان التعاون الدولي بشـأن الاسـتخدامات السـلمية للطاقة النووية في كل من تطبيقات الطاقة ومختلف ميادين التطبيقات غير المتصـلة بالطاقة، في إطار المبدأ الذي يقتضـــي أن يقترن اســـتخدام التكنولوجيا النووية في جميع مراحلـه بـالتزامـات تنص على اســـتيفـاء أعلى معـايير الأمـان والأمن وتقديم ضمانات فعالة بشفافية تامة وبالتنفيذ المستمر لتلك المعايير والضمانات. وتساهم اليابان في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من خلال التعاون الثنائي في المجال النووي، فضـــلا عن تقديم المســـاهمات المالية والتقنية إلى المنظمات الدولية من قبيل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
		وتتولى اليابان دور القيادة في منتدى التعاون النووي في آسيا، بوصفه إطارا متعدد الأطراف، لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في المنطقة من خلال تنظيم حلقات العمل وقبول الزمالات.
50	منح معاملة تفضيلية للدول الأطراف في المعاهدة غير الحائزة للأسلحة النووية، مع إيلاء الاعتبار لاحتياجات البلدان النامية على وجه الخصوص.	تولي اليابان الاهتمام اللازم لاحتياجات البلدان النامية. وعلى وجه الخصوص، تعتبر اليابان مساهماتها المالية والتقنية المقدمة من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية موجهةً أساسا إلى البلدان النامية.
51	تيسير عمليات نقل التكنولوجيا النووية والتعاون الدولي بين الدول الأطراف وفقا للمواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المعاهدة، والقضاء في هذا الصدد على أي قيود لا مبرر لها تتناقض مع المعاهدة.	انظر الإجراء 38.
52	مواصلة بذل الجهود، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتعزيز فعالية وكفاءة برنامجها للتعاون التقني.	تشارك اليابان بنشاط في الاجتماعات ذات الصلة التي تعقدها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز فعالية وكفاءة برنامج الوكالة للتعاون التقني، بما في ذلك اجتماعات مجلس المحافظين والمؤتمر العام.
53	تعزيز برنامج الوكالة للتعاون التقني في مساعدة الدول الأطراف النامية في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.	تشارك اليابان بنشاط في لجنة المساعدة والتعاون في المجال التقني التابعة لمجلس محافظي الوكالة، وتساهم أيضاً في صندوق التعاون التقني وفي مبادرة الاستخدامات السلمية بغية تعزيز برنامج الوكالة للتعاون التقني.
54	بذل كل جهد ممكن واتخاذ خطوات عملية لضمان أن تكون موارد الوكالة الدولية المخصصة لأنشطة التعاون التقني كافية ومضمونة ويمكن التنبؤ بها.	دأبت اليابان على تقديم تبرعات إلى صندوق التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوقت المناسب وبالقدر الكافي لتنفيذ برامج التعاون التقني التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.
55	تشجيع جميع الدول التي هي في وضع يسمح لها بتقديم مساهمات إضافية للمبادرة التي تهدف إلى جمع 100 مليون دولار على مدار السنوات الخمس المقبلة كمساهمات خارجة عن الميزانية لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن تفعل ذلك، مع الترحيب بالمساهمات التي سبق أن تعهدت بها البلدان ومجموعات البلدان لدعم أنشطة الوكالة.	اليابان مصنفة ضمن أكبر الجهات المانحة لمبادرة الاستخدامات الذرية التي أطلقتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية استكمالا لموارد صندوق التعاون التقني. وحتى شهر آذار/مارس 2024، كانت اليابان قد ساهمت في مبادرة الاستخدامات السلمية بأكثر من 68,2 مليون يورو.
56	تشجيع الجهود الوطنية والثنائية والدولية لتدريب القوة العاملة الماهرة اللازمة لتطوير استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية.	تسهم اليابان بنشاط في الجهود الدولية لتنمية الموارد البشرية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبلدان أخرى. ومن الأمثلة على هذه الجهود ما يلي:

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
		– تنظيم تدريب في مركز الدعم المتكامل للأمن النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية بشأن الضمانات والأمن النووي. – عقد حلقات العمل وقبول الزمالات من خلال إطار منتدى التعاون النووي في آسيا. – قبول زمالة وزيارة علمية في إطار برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية. – تدريب أكثر من 000 6 شخص من 105 بلدان و 6 منظمات دولية منذ عام 2011. – المساهمة، كطرف حكومي مرجعي، في بناء القدرات في إطار اتفاق التعاون الإقليمي للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل البحث والتطوير والتدريب المتصل بالعلوم والتكنولوجيا النووية لآسيا والمحيط الهادئ. – تنظيم تدريب وحلقة عمل من خلال مركز بناء قدرات شبكة التصدي والمساعدة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فوكوشيما، في ميادين مثل إدارة الطوارئ الإشعاعية وبالإضافة إلى ما سبق، تدعم اليابان بقوة مبادرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي ترمي إلى تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من خلال تقديم تبرعات إلى كل من صندوق التعاون التقني ومبادرة الاستخدامات السلمية، وهو ما يسهم في بناء قدرات الدول الأعضاء. وتدعم اليابان أيضا النهوض بدور المرأة في المجال النووي، وقد ساندت برنامج ماري سكلودوفسكا – كوري للزمالات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتقديم تبرع قدره 1,5 مليون دولار تقريبا.
57	ضمان أن يكون استخدام الطاقة النووية، عند تطوير الطاقة النووية، بما في ذلك القوى النووية، مصحوبا بالتزامات بالضمانات والتنفيذ المستمر لها فضلا عن مستويات السلامة والأمن الملائمة والفعالة، بما يتفق مع التشريعات الوطنية للدول والالتزامات الدولية ذات الصلة.	تسهم اليابان بنشاط في الجهود الدولية لتنمية الموارد البشرية في مجالي الأمان والأمن النوويين، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبلدان أخرى
58	مواصلة مناقشة وضع نهج متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي، بطريقة غير تمييزية وشفافة تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو المنتديات الإقليمية، بما في ذلك إمكانيات إنشاء آليات	انظر قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية GC (63)/RES/10 المعنون "تعزيز أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها". وتؤيد اليابان هذا القرار.

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
	لضمان إمدادات الوقود النووي وكذلك الخطط الممكنة للتعامل مع المرحلة الختامية لدورة الوقود دون أن يؤثر ذلك على الحقوق المنصوص عليها في المعاهدة ودون المساس بالسياسات الوطنية لدورة الوقود، مع معالجة التعقيدات التقنية والقانونية والاقتصادية المحيطة بهذه القضايا، بما في ذلك في هذا الصدد، شرط الوكالة بشأن الضمانات الشاملة.	وتشير "تطبيقات القوى النووية" الواردة في القرار إلى بنود من قبيل التعزيز المشترك للابتكارات في مجالي المفاعلات النووية، ودورات الوقود، وكذلك المناقشة فيما بين الدول الأعضاء المهتمة بوضع نهُج متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي. انظر الصفحة التالية على الإنترنت: https://www.iaea.org/sites/default/files/gc/gc63-res10.pdf.
59	النظر في الانضمام، إن لم تكن قد انضمت بعد، لاتفاقية الأمان النووي، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، والاتفاقية المشتركة المتعلقة بسلامة تصريف الوقود المستهلك وسلامة تصريف النفايات المشعة، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والتصديق على تعديلها بحيث يمكن أن يبدأ نفاذها في موعد مبكر.	أبرمت اليابان الاتفاقيات التالية: – اتفاقية الأمان النووي (1995) – اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي (1987) – اتفاقية بشأن تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ اشعاعي (1987) – اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية (1988) – الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة (2003) – الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي (2007) – تعديل لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية (2014)
60	تشجيع تبادل أفضل الممارسات في مجال الأمان والأمن النوويين، بعدة طرق منها الحوار مع ممثلي الصناعة النووية والقطاع الخاص، حسب الاقتضاء.	في 10 شباط/فبراير 2020، ألقى وزير الدولة للشؤون الخارجية، واكاميا كينجي، رئيس وفد اليابان إلى المؤتمر الدولي للأمن النووي الذي تعقده الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كلمة بشأن جهود اليابان الرامية إلى تعزيز الأمن النووي. انظر الصفحة التالية على الإنترنت: http://www.mofa.go.jp/mofaj/files/000566983.pdf. انظر التقرير الوطني لليابان عن الاجتماع الاستعراضي التاسع لاتفاقية الأمان النووي، المعقود في عام 2022، على الصفحة التالية على الإنترنت: http://www.nsr.go.jp/data/000280849.pdfhttps://www.nra.go.jp/data/000402611.pdf. وفي 21 أيلول/سبتمبر 2023، ألقت وزيرة الدولة لسياسات العلوم والتكنولوجيا، سناء تاكايشي، رئيسة وفد اليابان، كلمة في المؤتمر العام السابع والستين للوكالة الدولية للطاقة الذرية. انظر الصفحة التالية على الإنترنت: https://www.iaea.org/sites/default/files/23/09/japan-

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
		gc67.pdf وفي 7 تشـــرين الأول/أكتوبر 2019، وتطلعًا إلى دورة الألعاب الأولمبية ودورة الألعاب الأولمبية للأشـــخاص ذوي الإعاقة في طوكيو في عام 2020، أجرت الوزارات والوكالات المعنية التابعة لحكومة اليابان، بالتعاون مع الوكالة، تمرين محاكاة نظرية بشأن تدابير الأمن النووي فيما يتعلق بالأحداث العامة الكبرى. انظر التقرير الوطني لليابان المتعلق بالاجتماع السـابع المعقود في عام 2022 لاستعراض الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصـــرف في النفايات المشـــعة، على الصـــفحة التالية على الإنترنت: https://www.nra.go.jp/data/000366720.pdf وفي شـباط/فبراير 2018، وقعت اليابان والوكالة على الترتيبات العملية بشـأن التعاون في مجال دعم تنفيذ تدابير الأمن النووي بمناســـبة تنظيم دورة الألعاب الأولمبية ودورة الألعاب الأولمبية للأشـــخاص ذوي الإعاقة في طوكيو في عام 2020. انظر الصـــفحـة التـاليـة على الإنترنـت: www.mofa.go.jp/press/release/press11e_000021.html. وتعقد وكالة الطاقة الذرية اليابانية/مركز الدعم المتكامل لمنع انتشـــار الأســـلحة النووية وللأمن النووي، حلقة عمل مع المعهد العالمي للأمن النووي ســـنويًا منذ عام 2012. وقد عُقدت حلقة العمل الثانية عشـــرة في يومي 25 و 26 كانون الثاني/يناير 2023. وناقش المشـــاركون أهمية تدابير مكافحة التهديدات الداخلية المحدقة بالمنشـآت النووية وضـــرورة تعزيز ثقافة الأمن النووي للتخفيف من حدة التهديدات الداخلية.
61	تشـجيع الدول المعنية، على أسـاس طوعي، على مواصـلة الحد من اليورانيوم العالي التخصـيب في المخزونات والاستخدام المدنيين، حيثما كان مجديا تقنيا واقتصاديا.	ما فتئت اليابان والولايات المتحدة، منذ الهجمات الإرهابية لعام 2001، تعملان على إزالة المواد النووية (البلوتونيوم واليورانيوم عالي التخصـــيب) التي تشـــكل خطرا من أخطار الإرهاب النووي، وعلى تحويلها إلى وقود منخفض التخصيب، الذي قدمته الولايات المتحدة لمفاعلات البحوث اليابانية في الماضي. وفي صـــحيفة الوقائع الصـــادرة في نيســـان/أبريل 2024، رحب رئيس الوزراء كيشـــيدا، والرئيس بايدن، بتوصّـــل وزارة الطاقة بالولايات المتحدة ووزارة التربية والثقافة والرياضـــة والعلوم والتكنولوجيا باليابان إلى إزالة كل فائض اليورانيوم عالي التخصـيب من مشـروع التحويل التجميعي الحرج بجامعة كيوتو ومشـروع التحويل التجميعي الحرج لمفاعل اختبار المواد الياباني التابع لوكالة الطاقة الذرية اليابانية، وتســـليمه إلى الولايات المتحدة، وبإعلان التزام مشـــترك جديد بتحويل مفاعل التدريس والبحوث بجامعة كينداي من اليورانيوم العالي التخصيب

رقم الإجراء	الإجراءات	الإجراءات التي اتخذتها اليابان
		إلى وقود اليورانيوم المنخفض التخصيب، وإعادة اليورانيوم العالي التخصيب إلى الولايات المتحدة.
62	نقل المواد المشعة بما يتفق مع المعايير الدولية للأمان والأمن وحماية البيئة ذات الصلة، ومواصلة الاتصال بين دول الشحن والدول الساحلية لغرض بناء الثقة ومعالجة الشواغل المتعلقة بأمان النقل وأمنه والتأهب لحالات الطوارئ.	من خلال القانون المتعلق بتنظيم المواد المصدرية النووية، ومواد الوقود النووي والمفاعلات النووية، وقانون سلامة السفن، وقانون الملاحة الجوية المدنية واللوائح الوطنية الأخرى، تطبق اليابان لائحة الوكالة الدولية للطاقة الذرية رقم SSR-6 لعام 2018، وغيرها من المعايير الدولية بشأن نظم النقل. وتستمر دول الشحن، بما في ذلك اليابان، في التواصل مع الدول الساحلية لغرض بناء الثقة ومعالجة الشواغل المتعلقة بأمان النقل وأمنه والتأهب لحالات الطوارئ.
63	وضع نظام للمسؤولية النووية المدنية بأن تصبح طرفا في الصكوك الدولية ذات الصلة أو تعتمد تشريعات وطنية مناسبة، على أساس المبادئ التي أرستها الصكوك الدولية الرئيسية ذات الصلة.	أبرمت اليابان في 15 كانون الثاني/يناير 2015 اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية. ونتيجة لذلك، دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 15 نيسان/أبريل 2015. انظر الصفحة التالية على الإنترنت بخصوص وضع اليابان إزاء الصكوك الدولية المتعلقة بالمسؤولية النووية، وكذلك التشريعات الوطنية المتعلقة بالمسؤولية النووية: – الوكالة الدولية للطاقة الذرية، Country Nuclear Power Profiles (ملامح الطاقة النووية القُطرية)، إصدار عام 2020: اليابان https://www-pub.iaea.org/MTCD/Publications/PDF/cnpp2022/countryprofiles/Japan/Japan.htm
64	يدعو المؤتمر جميع الدول إلى الالتزام بالمقرر الذي اتخذ بتوافق الآراء في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في 18 أيلول/سبتمبر 2009 بشأن حظر الهجمات المسلحة أو التهديد بشنها على المنشآت النووية سواء كانت قيد التشغيل أو قيد الإنشاء.	أصدرت اليابان تقريرها المرحلي الوطني: مؤتمر قمة الأمن النووي لعام 2016. انظر الصفحة التالية على الإنترنت: www.mofa.go.jp/mofaj/files/000144982.pdf. وللحيلولة دون وقوع هجمات مسلحة على المنشآت النووية أو تهديدات ضدها، يقوم حراس الأمن وضباط الشرطة بحماية المنشآت النووية، ويجرون تدريبات منتظمة لتعزيز قدراتهم.